العنف الرقمي في الكويت: تجارب النساء

نوفمبر
2022

إعداد
نوره المطيري

secdev.foundation

سلامة@

تنويه

عن الباحثة

نوره م.د المطيري طالبة طب في جامعة الكويت حاصلة على شهادة بكالوريوس في العلوم الطبية الحيوية. باحثة في مجال العلوم الطبية الحيوية، طب المجتمع، والعلوم الاجتماعية.

عن الشركاء

اعداد: مؤسسة سيكديف

مؤسسة سيكديف هي منظمة غير حكومية مقرها كندا تعمل لتعزيز المرونة الرقمية بين الفئات الهشة على مستوى العالم. تعمل المؤسسة خاصة مع النساء والجيل الشاب ومنظمات المجتمع المدني المعرضة للخطر. تساعد سيكديف على حماية الفئات المستهدفة من الأضرار الرقمية في عالم يتغير بشكل متسارع، سواء كانت مخاطر القرصنة أو التصيد الاحتيالي أو الهندسة الاجتماعية أو المعلومات المضللة أو العنف القائم على النوع الاجتماعي.

يعمل هذا البرنامج الذي تدعمه مؤسسة سيكديف على تعزيز المرونة الرقمية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة بين النساء والشباب. من عام 2019 إلى عام 2022، قاد برنامج سلامات عملاً مكثفًا في الجزائر والبحرين والأردن والكويت وليبيا والمغرب وتونس، بدءًا من التدريب وحتى حملات التوعية. ويقوم الفريق الآن إلى سد الفجوة البحثية حول العنف الرقمي.

المحتويات

المقدمة 1

العنف ضد النساء في الكويت – لمحة عامة 3

قانون الجرائم الإلكترونية الكويتي رقم 63 3
المعطيات المتعلقة بالعنف ضد النساء في الكويت 4
الأصوات المتعالية على وسائل التواصل الاجتماعي 4
المنظمات النسائية في الكويت ودعم جهود مكافحة العنف 5

منهجية البحث والتركيبة الديمغرافية للمشاركات 6

تصميم الدراسة واليات جمع المعطيات 6
الفئة المعنية بالدراسة والمشاركات 6
تحليل المعطيات 6

النتائج 7

المتغيرات الديموغرافية 7
الوعي بالسلامة الرقمية 7
الوتيرة والمصدر 8
ردود الفعل العاطفية 8
الردود على الأسئلة ذات الطابع الكيفي 8

التحليل 17

أ - الرابط ما بين مستوى التعليم/المهنة والعنف الرقمي 17
ب- الرابط ما بين الوعي بالسلامة الرقمية والعنف الرقمي 19
ت- الرابط ما بين حماية المعطيات الشخصية والعنف الرقمي 19

أثر العنف الرقمي 22

الخوف 22
الاكتئاب والعزلة 22
إيذاء النفس 23

الخاتمة 23

المراجع 24

المقدمة

وفقًا للأمم المتحدة، يُعرَّف العنف ضد النساء بأنه «أي عمل من أعمال العنف القائم على النوع الاجتماعي يؤدي أو من المحتمل أن يؤدي إلى ضرر أو معاناة جسدية أو جنسية أو عقلية للمرأة، بما في ذلك التهديد بارتكاب مثل هذه الأعمال أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة» [1].

مع التطور السريع للتكنولوجيا في العصر الرقمي، بدأت المظاهر التي تسهلها التكنولوجيا في الانتشار، لتظهر مصطلحات من قبيل «العنف الذي تسهله التكنولوجيا» و «العنف السيبراني» و «العنف الرقمي». ورغم أن هذه التكنولوجيا لها أن تكون أداة تواصل مفيدة للنساء اللواتي هن عرضةٌ لخطر الإساءة والأذى، فللمعتدين بذات القدر اليد الطُولَى للاستفادة منها واستخدامها كوسيلة للسيطرة على الضحايا والتحكم فيهن. ويُعرّف العنف الرقمي، أو العنف الذي تسهله التكنولوجيا، على أنه مجموعة من السلوكيات التي يتم ارتكابها عبر الإنترنت وخارج ربطه، وعن طريق مجموعة التقنيات التي تشمل الذكاء الاصطناعي، ومنصات البث المباشر، ونظام تتبع وتحديد المواقع، وشبكات التواصل الاجتماعي [2].

إن أشكال العنف الرقمي ضد النساء والفتيات متعددة، ولنا أن نتوقع بروز صورٍ أخرى له كلما تقدمت عجلة التطور. ويشمل هذا النوع من العنف، على سبيل المثال لا الحصر، المطاردة الإلكترونية، والانتقام الاباحي والأصح قولا هو مشاركة الصور الحميمة دون تراض، والاهانات والمضايقات الموجهة للمرأة بسبب جنسها، من قبيل نعتها بالفسق أو العهر، ومشاركة المحتوى الفاضح غير المرغوب فيه، والتهديدات بالاغتصاب، والتهديدات بالقتل، والاتجار بالبشر المسهل إلكترونيًا.

تمتد الاختلالات بين الجنسين إلى العنف الرقمي، حيث تعاني النساء من العنف الذي تسهله التكنولوجيا بقدر أكبر بكثير من الرجال. ويُظهر مقالٌ صدر مؤخرًا عن منظمة العفو الدولية بعنوان: «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يزال يدمر حياة النساء في جميع أنحاء المنطقة»، أن العنف ضد المرأة بأشكاله المتعددة، يمثل مشكلة حقيقية على امتداد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [3]. وعلى الرغم من الحاجة إلى مزيد من البحث حول تأثير العنف الرقمي على النساء والفتيات، فالمعطيات المتاحة تشير إلى أن تأثير الإساءة عبر الإنترنت لا يشبه تأثيرها خارجه فحسب، بل يمكن أن يكون أسوأ بكثير في الواقع. وبعبارة أخرى، فعلى غرار العنف المستشري في الحياة، يمكن للعنف الرقمي أن يؤثر سلبًا على صحة الضحية وراحتها، ليتركها تكابد إحساسا بالخوف، وليعتدي على سلامتها [4].

ويمكن أن يُعزى العنف ضد النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقدر كبير إلى محدودية الاصلاحات التي طالت حقوق المرأة على الصعيدين التشريعي والمؤسسي، إضافة إلى التنزيل الخاطئ للقانون، ونظام أبوي سامٍ مستطير، يخدم الرجال في كل نواحي الحياة. اما فيما يخص العنف الرقمي تحديدا، فإن فشل إنفاذ القانون غالبا مايكون سببه المكون التكنولوجي غير التقليدي، بالإضافة إلى ثغراته العديدة المرتبطة بالأمن السيبراني والتي من شأن المعتدي او الجاني ان يستغلها.

وعلى الرغم من وعي مجتمعي متزايد واعتراف بالعنف الرقمي ضد النساء في الكويت، إلاّ أن الافتقار إلى البيانات المتعلقة بالضحايا يشكل عائقًا أمام مواجهة هذا التحدي وإيجاد الحل له. هذا النقص في المعطيات وعدم التبليغ عن حالات العنف هو ناتج عن عدة عوامل، منها الوصم الاجتماعي المنبثق عن ثقافة «لوم الضحية»

ومفهوم «شرف الأسرة» والذي ترزح تحته منذ عقود النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ينضاف إلى ذلك كله، عدم ثقة النساء في النظام القانوني وهو ما قد يؤدي بالضحايا إلى الصمت والامتناع عن تقديم الشكايات في الموضوع. وإذا أخذنا بعين الاعتبار اعتماد القانون الخاص بالجرائم السيبرانية في الكويت (القانون رقم 63) الصادر عام 2015 والمتعلق بمكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات، فإن عدم المساواة القانونية والثغرات في السياسات العمومية تبدو جلية في الحالات التي لجأ فيها ضحايا العنف الرقمي إلى القانون للحصول على المساعدة. .[5] لذا فثمة حاجة إلى مزيد من البحث لتوفير أدلة حول فعالية وجدوى مديرية الجرائم الإلكترونية والسبرانية الكويتية في تصديها لأعمال العنف ضد النساء والفتيات في الفضاء الرقمي.

وباستخدام مفهوم العنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا كإطار نظري، تهدف هذه الدراسة إلى توثيق تجارب السيدات الكويتيات مع العنف الرقمي، وتسليط الضوء على تأثيره النفسي والاجتماعي على الضحية، والديناميات الجندرية التي تحدد شكل تجربته (العنف الرقمي). ثم إن الطابع المُلح لموضوع الدراسة يشير إلى أهمية التعمق في تجارب النساء الكويتيات، وانعكاسات العنف الرقمي على حياتهن وسلامتهن. وسيتم تناول هذا الموضوع عن طريق بحث أولي، إضافة إلى مراجعة الأدبيات المتاحة.

والبداية بتفحص حالات العنف ضد النساء في الكويت. ويشمل هذا أولا، قانون الجرائم الإلكترونية الكويتي، ثم البيانات المتاحة عن العنف ضد المرأة في الكويت، وحملات وسائل التواصل الاجتماعي المحلية، والمنظمات النسائية الداعمة لجهود مناهضة العنف. سنشرع بعد ذلك في مناقشة المنهجية المعتمدة والتفاصيل الديمغرافية للمشاركات، بما في ذلك تصميم البحث والعينة التي تمت دراستها. وستليه مناقشة نتائج الدراسة بأسلوب مفصل، ثم تحليلٌ لأهم المخرجات وما اتصل بذلك من روابط وصلات. أخيرًا، تبحث هذه الورقة في تأثير العنف الرقمي من منظور الصحة النفسية والعقلية.

العنف ضد النساء في الكويت – لمحة عامة

قانون الجرائم الإلكترونية الكويتي رقم 63

في 16 يونيو 2015، وافق مجلس الأمة الكويتي على قانون الجرائم الإلكترونية رقم 63، والذي يحتوي على 21 مادة متعلقة بتنظيم الأنشطة عبر الانترنت في دولة الكويت. وفي مجمله، يعاقب على انتهاك مواد هذا القانون وارتكاب الجرائم السيبرانية بالسجن وبغرامات متفاوتة حسب طبيعة الجريمة. إذ تفرض المادة (2) عقوبة السجن لمدة لا تتجاوز ستة أشهر، بالإضافة إلى غرامة تتراوح بين 500 و2000 دينار كويتي، في حالة الولوج إلى حاسوب أو نظام معلوماتي أو شبكة الانترنت بشكل غير مشروع. وتغلّظ العقوبة فتصبح السجن لمدة لا تتجاوز السنتين وغرامة 2000-5000 دينار كويتي إذا كان الوصول غير القانوني يستتبعه تخريبٌ للمعلومات أو إعادة لنشرها/توزيعها. كما يُعاقب بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها 3000-10000 دينار كويتي، أو بإحدى هاتين العقوبتين السابقتين، إذا كانت هذه المعلومات/المعطيات ذات طابع شخصي. وتتضمن المادة (2/3) عقوبات على التهديد أو الابتزاز بغرض إجبار الشخص على التصرف ضد إرادته. وتشمل هذه العقوبات السجن لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وغرامة 3000-10000 دينار كويتي، أو السجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات وغرامة 5000-20000 دينار كويتي. كما تتضمن المادة (4) عقوبة بالسجن لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة تتراوح بين 2000 و5000 دينار كويتي، في جرائم التحريض على العنف الرقمي أو المساعدة في ارتكاب أعمال الدعارة أو الفجور.

وتوفر صفحة إدارة مكافحة الجريمة الإلكترونية على الموقع الرسمي لوزارة الداخلية كتيبات للتوعية ومعلومات قانونية حول الجرائم السبرانية/الالكترونية، فضلا عن معلومات الاتصال، من قبيل اسم المستخدم على منصات التواصل الاجتماعي ورقم للطوارئ. تتضمن أيضا إرشادات حول كيفية حماية المستخدم لنفسه وحاسوبه من الهجمات الإلكترونية، والاحتيال على بطائق الائتمان، وبرامج الفدية الخبيثة، بالإضافة إلى إرشادات حول حماية الخصوصية وحماية الأطفال من الاستخدام السيء للإنترنت. ومن الجدير بالذكر أن هذه الكتيبات افتقرت إلى تفاصيل حول سلامة النساء في الفضاء الرقمي بالرغم من انتشار التقارير حول جرائم العنف الرقمي التي تتعرض لها النساء والفتيات في الكويت [6]. وإلى تاريخ كتابة هذه السطور، لم يتم اتاحة أي بيانات أو أدلة بشأن فعالية وجدوى إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية في الكويت في تصديها للعنف الذي تسهله التكنولوجيا ضد النساء والفتيات [7]. وعموما فإن القانون المتعلق بالعنف والتحرش ضد النساء والفتيات في الكويت عادة ما لا يطبق. وقد وقعت دولة الكويت بالفعل على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وصادقت عليها بموجب المرسوم الأميري 24/1994، جاعلة إياها جزءا من منظومة قوانينها الوطنية. إلا انه وعلى مستوى التطبيق، فالمعطيات التي أبلغت عنها الكويت تهون من الوضعية على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، في تقرير الكويت الخامس عن تنفيذها لأحكام الاتفاقية، زُعم أنه تم التبليغ عن 447 حالة من حالات العنف المنزلي في عام 2016، 76 منها فقط هي التي انتهت إلى حكم بالإدانة [8]. وهناك في جميع الاحوال قدر كبير من القصور على مستوى القوانين التي تجرم التمييز والعنف ضد النساء. أما مواجهة ذلك تتطلب تدخلا حاسما من طرف الدولة والمجتمع على أصعدة مختلفة لسد الثغرات التشريعية في كل ما يتعلق بحقوق المرأة في الكويت [9, 10].

المعطيات المتعلقة بالعنف ضد النساء في الكويت

ان المعطيات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في الكويت نادرة، لكن تلك القليلة المتاحة تُظهر أن النساء تعانين بشكل كبير من العنف، بما في ذلك الرقمي منه او المتعارف عليه دوليا بالعنف ضد النساء الذي تسهله التكنولوجيا. ووفقًا لدراسة وصفية أجريت عام 2018 هدفت إلى تقصي مدى انتشار العنف ضد المرأة في الكويت وسلوك المجتمع تجاه هذه الظاهرة، جاءت في النتائج أن 53.1 في المائة من النساء الكويتيات تعرضن لشكل من أشكال العنف خلال حياتهن. وتبين كذلك أن الاعتداء الجسدي هو أكثر أشكال العنف ضد المرأة شيوعا (30.75 في المائة)، يليه الاعتداء النفسي (25.3 في المائة) والإيذاء اللفظي (24.9 في المائة).

وعند النظر إلى تصورات المجتمع الكويتي لأسباب العنف ضد النساء، تعددت الأجوبة وتباينت. فقال معظم المشاركين أن أسباب العنف مرتبطة بالإدمان (71.3 في المائة) واستهلاك الكحول (15.4 في المائة). وصرح غيرهم أن هناك أسباب أخرى من قبيل الضغوط النفسية (34 في المائة) والقضايا المادية/المالية (23 في المائة).[11]

وبتضييق نطاق البحث في العنف الرقمي تحديدا، قامت دراسة ميدانية عام 2017 شملت 3000 مشاركا بتفحص طبيعة الجرائم الإلكترونية التي تقع في المجتمع الكويتي من خلال منهجية مختلطة: كمية وكيفية. ضمت الدراسة مشاركين كويتيين وغير كويتيين، ذكورا وإناثا، ممن هم وهن فوق سن 15 سنة. 80,8 في المائة و 80,0% في المائة على التوالي من المشاركين والمشاركات شهِدوا/ شهِدن او سمعوا/ سمعن عن أفراد يغوون الأطفال أو النساء، ويسيئون إليهم/هن نفسيًا أو جنسيًا عبر الإنترنت. 58.1 في المائة شهدوا/شهدن أو سمعوا/سمعن عن أزواج يسيئون معاملة زوجاتهم جسديًا أو نفسيًا بسبب الإنترنت. ووجدت الدراسة أيضًا أن 84.1 في المائة من المشاركين/المشاركات شهدوا او شهدن أو سمعوا/ سمعن عن خطاب للكراهية عبر الإنترنت.[12]

الأصوات المتعالية على وسائل التواصل الاجتماعي

في حملة أخيرة على وسائل التواصل الاجتماعي (2021) تناولت العنف والتحرش الذي تتعرض له النساء في الكويت، قامت آلاف السيدات بمشاركة تجاربهن عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وباستخدام هاشتاج " لن اسكت".

تضمنت الشهادات التي تمت مشاركتها تجارب النساء والفتيات مع التحرش الجسدي واللفظي والجنسي. ولقد تم إطلاق هذه الحركة للمطالبة بسياسات وقوانين حكومية توفر للنساء في الكويت الحماية المناسبة من العنف والتحرش، ولإحداث تغيير مجتمعي حقيقي. غير أن هذه المطالب قد أحدثت جدلا بين بعض الأفراد الذين اعتبروا مواضيع التحرش ضد النساء والفتيات غير مناسبة لمشاركة تفاصيلها بشكل علني بسبب التأثيرات الاجتماعية والثقافية/الفكرية المحافظة القوية داخل الكويت وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عموما. ولإظهار معارضتهم للحملة، شن بعض هؤلاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي هجوما بتعليقات مناهضة للنسوية. وبعد ثلاثة أشهر، تشكلت حركة أخرى عبر وسائل التواصل الاجتماعي ردًا على نبأ مقتل شابة كويتية على يد أحد معارفها الذكور، لتكون المعالجة القانونية لهذا الحادث دالة على وجود اشكالية التحرش والعنف ضد النساء داخل المجتمع الكويتي .[13-15]

المنظمات النسائية في الكويت ودعم جهود مكافحة العنف

يوجد في الكويت اليوم العديد من المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة والمرخص لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والتي تشتغل بهدف تمكين النساء الكويتيات والتعبير عما يشغلهن. تضم اللائحة الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، و سوروبتميست، و رواسي (الرابطة الوطنية للأمن الأسري)، ونادي الفتيات، وجمعية بيادر السلام النسائية، وجمعية الرعاية الاسلامية، وجمعية النساء المتطوعات للخدمات الاجتماعية. وتشترك العديد من هذه المنظمات غير الحكومية في برنامج للتغيير المجتمعي، فضلا عن تاريخ طويل من العمل المدني في مجال حقوق المرأة. ولعبت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية على وجه الخصوص دورا في تطوير مشروع «ورقتي» بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتحت إشراف أمانة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في الكويت. هدف مشروع "ورقتي" إلى تمكين المرأة من منظور قانوني من خلال إعلامها بجميع حقوقها بموجب الدستور والتشريعات الكويتية. كما استكشف المشروع طرق مختلفة يمكن من خلالها تحقيق الهدف المذكور أعلاه، شملت تثقيف النساء حول كيفية حماية نفسها من العنف. وقد أنجز الفريق المسؤول عن مشروع "ورقتي" دراسة عن العنف ضد المرأة في الكويت.

أظهرت الدراسة أن هنالك أربع أنواع من العنف، ضمت العنف المنزلي، والعنف في الأماكن العامة وأماكن العمل، والعنف خلال الاعتقال والتفتيش، والعنف المؤسسي. لم يتم ذكر العنف الرقمي او ذاك الذي تسهله التكنولوجيا في هذه الدراسة، إلاّ أنها سجلت افتقار النساء ضحايا العنف إلى الدعم عموما. ولقد تمت الإشارة بشكل واضح في الموجز التنفيذي للبحث الى أنه لا توجد خدمات متكاملة ولا مراكز ايواء للنساء ضحايا العنف، ولا أي برامج إعادة تأهيل للنساء اللواتي عانين من آثار نفسية شديدة بسبب تجاربهن المؤلمة مع العنف [9]. وقد تمت مناقشة هذه النقطة الأخيرة بشكل مستفيض في منشور صدر مؤخراً عن الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية بدعم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بعنوان «فلسفة مراكز الاستماع ودور الإيواء كآلية لحماية المرأة والفتاة من العنف». وسلطت الورقة الضوء على أن مساعدة ودعم النساء والفتيات اللائي تعرضن للإيذاء أمر بالغ الأهمية للتصدي لجميع أنواع العنف، وبالتالي فإن إحداث مراكز الاستماع هو امر ذو أهمية قصوى.

ووفقًا للوثيقة أيضا، يتم تعريف مراكز الاستماع على أنها مراكز تتلقى بلاغات النساء حول حوادث العنف التي تعرضن لها، في بيئة آمنة مبنية على السرية والخصوصية. وتقدم مراكز الاستماع هذه للنساء مساعدة المتخصصين في مختلف المجالات، بما في ذلك الخبراء في القانون والإجراءات القانونية، وكذلك الاخصائيين النفسين لمساعدتهن على تغطية احتياجاتهن المتعلقة بالصحة العقلية. هذه المراكز أيضا من شأنها توفير خطوط ساخنة تسمح لضحايا الانتهاكات بالوصول إلى المعلومات والدعم، في إطار من السرية ودون الكشف عن هوياتهن. وبينما تتردد العديد من النساء والفتيات في الذهاب إلى مراكز الشرطة، والكشف عن العنف الذي تعرضن له من طرف أفراد أسرهن، لعدم قدرتهن على الخروج من وضعهن الحالي، أو لما قد يواجهن من خسائر فادحة إن هن تحدثن، فإن هذه الخطوط الساخنة ستكون بمثابة تدخلات سريعة وآمنة للضحايا. وتصف الوثيقة أشكالاً أخرى من التدخل التي تتصدى للعنف بجميع أشكاله، إلى جانب تأثيره النفسي على الناجيات. ورغم كل ذلك، من المهم هنا تسجيل أن هذا المنشور لم يغطي العنف الرقمي، ولا أي جوانب مرتبطة بالعنف الذي تسهله التكنولوجيا .[10]

منهجية البحث والتركيبة الديمغرافية للمشاركات

تصميم الدراسة واليات جمع المعطيات

من أجل جمع كمية كافية من المعطيات مع توثيق جيد لتجارب النساء مع العنف، اتبعت هذه الدراسة تصميما مقطعيا شاملا يتضمن مكونات كمية وأخرى كيفية.

بالنسبة للمكون الكمي، تم توزيع استبيان باللغة العربية على منصات التواصل الاجتماعي المستخدمة بكثرة في الكويت وهي Instagram و Twitter و Snapchat و WhatsApp. تكوّن الاستبيان من 33 سؤالاً. أما فيما يتعلق بالعنصر الكيفي، فإن ثلاثة من أسئلة الدراسة الاستقصائية تطلبت إجابة شخصية مكتوبة؛ وتم اعتماد وتوثيق أجوبة سؤالين فقط من أصل ثلاثة في سياق هذه الدراسة، والسبب أن الغاية من السؤال الأخير كان تجميع «تعليقات أخرى». بالإضافة إلى ذلك، وطلبا لفهم أعمق لمسألة العنف الرقمي ضد المرأة في الكويت، فقد أجريت مقابلة مع الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، وهي أول جمعية تعنى بشأن المرأة يتم انشاءها في الكويت.

الفئة المعنية بالدراسة والمشاركات

ركزت هذه الدراسة على الإناث البالغات من العمر 13 عامًا فما فوق، اللائي يعشن في الكويت واللواتي ربما تعرضن أو لم يتعرضن للعنف الرقمي بأشكاله المختلفة. تم ملأ 132 استبيانًا من قبل المشاركات اللواتي تستخدمن الإنترنت بشكل منتظم. بالنسبة لهذا البحث سيتم اعتماد بيانات 129 مشاركة فقط ممن لديهن حساب واحد على الأقل على وسائل التواصل الاجتماعي Instagram (66.7٪) و Snapchat (54.3٪) و Twitter (56.6٪) والتي هي أكثر منصات التواصل الاجتماعي استخداما بين المشاركات.

تحليل المعطيات

تم استخدام برنامج SPSS لتحليل المعطيات. هذه الدراسة كما أشرنا سابقا هي وصفية بشكل أساسي، ومع ذلك، فقد تم اعتماد اختبار Chi-square لتقديم تحليل ثنائي المتغير بحثًا عن روابط وصلات بين العنف السيبراني والمتغيرات الاجتماعية الديموغرافية المختلفة وتلك المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي.

النتائج

المتغيرات الديموغرافية

في الجدول رقم 1، تم عرض وتيرة ونسب المشاركات من مختلف العوامل الديمغرافية مصنّفة حسب مستويات العنف الرقمي. كان العدد الإجمالي للمشاركات اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 13 و 17 عامًا هو 3 (2.3في المائة)، وتعرضت واحدة منهن فقط للعنف الرقمي. أيضا كان العدد الإجمالي للمشاركات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 30 عامًا 77 (59.7 في المائة)، وشكلن غالبية العينة، تعرضت 42 (54.5في المائة) منهن للعنف الرقمي.

هناك ايضا العدد الإجمالي للمشاركات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 31 و 40 عامًا، وهن 25 (19.4في المائة)، تعرضت 13 (52في المائة) منهن للعنف الرقمي. اما العدد الإجمالي للمشاركات اللواتي تزيد أعمارهن عن 40 عامًا فهو 24(18.6في المائة)، تعرضت 8 (33.3في المائة) منهن للعنف الرقمي. والجدير بالذكر أنه لم يلاحظ رابط كبير او صلة تذكر ما بين عمر المشاركات ووتيرة العنف الرقمي. اما فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، فمن بين 13 مشاركة (10.1في المائة) حاصلة على درجة الماجستير أو الدكتوراه، تعرضت 8 منهن (61.5 في المائة) للعنف الرقمي. ومن بين 103 مشاركة (79.8 في المائة) حاصلة على شهادة الثانوية أو البكالوريوس، تعرضت 51 (49.5في المائة) منهن للعنف الرقمي. أخيرًا، من بين 13 مشاركة (10.1في المائة) بدون شهادة ثانوية، تعرضت 8 (61.5 في المائة) منهن للعنف الرقمي.

وفيما يخص الوضع الاجتماعي، فقد كان إجمالي عدد المشاركات غير المتزوجات 76 (58.9في المائة)، وتعرضت 41 (53.9في المائة) منهن للعنف الرقمي. اما العدد الإجمالي للمشاركات المتزوجات فهو 32 (24.8 في المائة)، وتعرضت 11 (34.4٪) منهن للعنف الرقمي. وأخيرًا، بلغ العدد الإجمالي للمشاركات المطلقات أو الأرامل 21 (16.3في المائة)، تعرضت 12 (57.1في المائة) منهن للعنف الرقمي.

الوعي بالسلامة الرقمية

في الجدول رقم 2، تم تفحص مستويات الوعي بالسلامة الرقمية والرابط ما بينه وبين العنف الرقمي. تعتقد 61 (47.3في المائة) من المشاركات بأنهن تعرفن كيفية حماية حساباتهن ومعلوماتهن على وسائل التواصل الاجتماعي. ورغم هذا، فإن ما يقرب من نصف المشاركات والبالغ عددهن 61 (49.2في المائة) تعرضن بالفعل للعنف الرقمي. كانت هذه النسبة أقل قليلاً بين اللواتي قلن بأنه ليس لديهن معلومات كافية حول كيفية حماية حساباتهن. لم تكن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية. ومن إجمالي عدد المشاركات 18 (14في المائة) اللواتي تلقين تدريبًا على السلامة الرقمية، تعرضت 12 (66.7٪) منهن للعنف الرقمي. من ناحية أخرى، من بين 111 مشاركة (86في المائة) لم يتلقين تدريبًا على السلامة الرقمية، تعرضت 52 (46.8في المائة) منهن للعنف الرقمي. وكما تشير النتائج السابقة، من المثير للاهتمام، أن المشاركات اللواتي تلقين تدريبًا على السلامة الرقمية تعرضن بالفعل للعنف الرقمي بوتيرة أعلى من اللواتي لم يتلقين أي تدريب. ورغم أن هذا الرابط غير متوقع، إلا أنه يشير أن اللواتي تم تدريبهن على السلامة الرقمية وصرن أدرى بالمخاطر الرقمية، قد يكن أكثر قدرة على تحديد وفهم العنف الرقمي وتجلياته. اما المشاركات اللواتي لم تتلقين تدريب حول العنف الرقمي أو تطلعن على معلومات حوله، فربما لم تستطعن التعرف عليه، وبالتالي لم تبلغن عن تعرضهن لهذا النوع من العنف.

وفيما يتعلق باستخدام كلمات سر قوية واعتماد عملية التحقق في خطوتين، أفادت 87 (67,4في المائة) من المشاركات بأنهن يحمين معلوماتهن باستخدام كلمة سر قوية، بينما تستخدم 64 (49,6في المائة) منهن عملية التحقق في خطوتين كذلك. ومن بين المشاركات اللواتي يحمين معلوماتهن باستخدام كلمة مرور قوية، تعرضت 48 (55,2في المائة) منهن للعنف الرقمي. أما اللواتي يستخدمن أيضًا التحقق في خطوتين، فقد تعرضت 34 (53,1في المائة) منهن للعنف الرقمي. وبخصوص مشاركة المعلومات الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي، فمن بين 62 مشاركة (48.1في المائة) لم تتقاسمن معلوماتهن الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي مع أحد، تعرضت 25 منهن للعنف الرقمي (40.3في المائة). وخلصت النتائج السابقة إلى أن أقل نسبة من العنف الرقمي لوحظت بين المشاركات اللواتي لم تشاركن معلوماتهن الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، لم يتم تحديد نوع تلك المعلومات الشخصية التي لم تتم مشاركتها في الاستبيان. وأخيرا، قالت 62 مشاركة (48.1 في المائة) بأنهن على دراية بتجريم الاعتداءات السيبرانية في القانون الكويتي.

الوتيرة والمصدر

مثلما هو جلي في الجدول 3، فقد ورد أن 64 من أصل 129 مشاركة (49.6٪) قد تعرضن للتنمر على الإنترنت. ومن بين المشاركات، تعرضت 29 (45.3في المائة) منهن للعنف الرقمي أكثر من أربع مرات. وبالإشارة إلى مصدر العنف الرقمي، أفادت 36 (59٪) من المشاركات بأن الجاني كان شخصا غير معروف لهن. في حين أنه في حالة 17 (27.9٪) من المشاركات، كان الاعتداء من شخص معروف لديهن على وسائل التواصل الاجتماعي.

ردود الفعل العاطفية

من بين النساء والفتيات اللواتي عانين من العنف الرقمي، لم تطلب 50 (78.1في المائة) منهن المساعدة بعد تعرضهن للهجوم. وتم إلقاء اللائمة على 26 (41.3في المائة) من المشاركات اللواتي كن ضحايا للعنف الرقمي. من جهة أخرى فقد برز الخوف والاكتئاب والاحساس بالعزلة كأكثر ما شعرت به المشاركات خلال تعرضهن للعنف. وكان الخوف على وجه الخصوص هو ردة الفعل العاطفية الطاغية على لـ 31 (24في المائة) من المشاركات. تم أيضا الإبلاغ عن حالات الاكتئاب والشعور بالعزلة بالتساوي في 21 (16.3في المائة) من الحالات. بالإضافة إلى ذلك، عانت 6 (4.7في المائة) من المشاركات من أفكار متعلقة بإيذاء النفس.

الردود على الأسئلة ذات الطابع الكيفي

بالنسبة للسؤال الكيفي الأول: "إذا كنت تستخدم اسمًا مزيفًا/مستعارا للتواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فما هو سببك في ذلك؟". تم تلقي ما مجموعه 22 ردًا مكتوبًا، تم توثيق 17 جوابا فقط وتحليله ضمن هذه الدراسة نظرًا لتماسك الردود ودلالتها. بررت العديد من هذه الردود استخدام اسم مزيف بأنه يمنح إمكانية إخفاء هوية المستخدم. وعللت هذا التفضيل برغبة أصحابها في إبعاد أفراد الأسرة والأقارب عن حساباتهن على وسائل التواصل الاجتماعي وتجنب أي مشاكل محتملة الحدوث. قالت بعضهن أن استخدام اسم مزيف يسمح بالتعبير عن المشاعر والافكار وعرضها بشكل مريح دون الشعور بأي قيد. هذه النتيجة ذات أهمية خاصة لأنها تشير إلى أن عدم الكشف عن الهوية يمنح الفتيات والنساء حرية التعبير. ومن المحتمل أن يكون هذا مرتبطا بالتوقعات المنتظرة من المرأة في إطار ثقافة أبوية تقليدية نسبيا. ولابد هنا من الإشارة إلى ان النساء في الكويت قادرات على

التعبير عن آرائها؛ الاّ انه يمكن توقع وجود قيود قد تقوض اصواتهن. وترد في الجدول رقم 4 إجابات مفصلة حول الموضوع.

وفيما يخص السؤال النوعي الثاني وهو: "كيف يمكنك وصف تجربتك؟ وما هو شكل العنف، وكيف استمر، وكيف جعلك تشعرين؟". تم تلقي ما مجموعه 34 ردًا، تم توثيق 33 منها وتحليله في سياق هذه الدراسة نظرًا أيضا لتماسك الاجوبة ودلالتها. وقد تم الإبلاغ عن المضايقات اللفظية في تسع منها (27.2في المائة). وتم الاخبار بوقوع تحرش جنسي باستخدام لغة ووسائط فجة في أربع منها (12.1 في المائة). كما تم ذكر التهديدات والابتزاز في أربع إجابات اخرى (12.1في المائة). وصُرح عن وقوع خوف في 7 من الردود (21.2في المائة)، وعن القلق في ثلاث (9 في المائة)، وعن الانزعاج في ثلاث اخرى (9٪). وتم التعبير عن احساس بالحزن أو الاكتئاب في ثلاث (9في المائة) من الردود أيضًا. وتشمل المشاعر الأخرى المذكورة: انعدام الثقة في النفس (1في المائة)، وعدم الثقة في الاخرين (1في المائة)، وعدم الراحة (1في المائة)، والغضب (1في المائة)، وحتى إيذاء النفس (1في المائة). وترد في الجدول رقم 4 إجابات مفصلة في هذا الشأن.

الجدول رقم 1: المتغيرات الديمغرافية والعنف الرقمي

المتغيرات الديمغرافية	المجموع		لم تتعرضن للعنف الرقمي		تعرضن للعنف الرقمي		χ^2 (*p*)
	N	%	N	%	N	%	
السن							
13 - 17	3	2.3	2	66.7	1	33.3	3.719 (0.308)
18 - 30	77	59.7	35	45.5	42	54.5	
31 - 40	25	19.4	12	48.0	13	52	
> 41	24	18.6	16	66.7	8	33.3	
المستوى التعليمي							
اقل من الثانوية العامة	13	10.1	8	61.5	5	38.5	1.373 (0.525)
الثانوية العامة او الباكلوريوس	103	79.8	52	50.5	51	49.5	
ماجستير أو دكتوراة	13	10.1	5	38.5	8	61.5	
الحالة الاجتماعية							
عازبة	76	58.9	35	46.1	41	53.9	3.990 (0.148)
متزوجة	32	24.8	21	65.6	11	34.4	
مطلقة/أرملة	21	16.3	9	42.9	12	57.1	
المحافظات							
الاحمدي	20	15.5	10	50.0	10	50.0	3.553 (0.625)
الجهرة	10	7.8	5	50.0	5	50.0	
العاصمة	39	30.2	24	61.5	15	38.5	
الفروانية	14	10.9	7	50.0	7	50.0	
حولي	31	24.0	13	41.9	18	58.1	
مبارك	15	11.6	6	40.0	9	60.0	

الجدول رقم 2: وسائل التواصل الاجتماعي وعادات استخدامها والعنف الرقمي

الأسئلة المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي	المجموع		لم تتعرضن للعنف الرقمي		تعرضن للعنف الرقمي		χ^2 (p)
	N	%	N	%	N	%	
هل تستخدمين اسمك الحقيقي على وسائل التواصل؟							
الاسم الحقيقي	108	83.7	55	50.9	53	49.1	0.077 (0.816)
الاسم المستعار	21	16.3	10	47.6	11	52.4	
هل تعرفين كيف تحمين حسابك ومعلوماتك على وسائل التواصل الاجتماعي؟							
كلا	14	10.9	8	57.1	6	42.9	0.398 (0.878)
ربما	54	41.9	26	48.1	28	51.9	
نعم	61	47.3	31	50.8	30	49.2	
هل تجدين صعوبة في حماية معطياتك الشخصية على الانترنيت؟							
كلا	69	53.5	33	47.8	36	52.2	0.463 (0.820)
أحيانا	51	39.5	27	52.9	24	47.1	
نعم	9	7	5	55.6	4	44.4	
هل حصلت على أي تدريب على السلامة الرقمية؟							
كلا	111	86	59	53.2	52	46.8	2.473 (0.135)
نعم	18	14	6	33.3	12	66.7	
كيف تحمين معطياتك؟							
كلمة سر قوية	87	67.4	39	44.8	48	55.2	3.329 (0.091)
عملية التحقيق باستخدام خطوتين	64	49.6	30	46.9	34	53.1	0.627 (0.483)
عدم مشاركة أي معطيات شخصية	62	48.1	37	59.7	25	40.3	4.121 (0.042)
لا اقبل صداقة من لا أعرف	63	48.8	35	55.6	28	44.4	1.316 (0.251)
لا اعتقد ان هنالك داع لحماية المعطيات	3	2.3	1	33.3	2	66.7	0.357 (0.619)
احصل على المعلومات حول حماية حساباتي من الأشخاص اهل الثقة	20	15.5	11	55	9	45	0.201 (0.809)

الأسئلة المتعلقة بوسائل التواصل الاجتماعي	المجموع		لم تتعرضن للعنف الرقمي		تعرضن للعنف الرقمي		χ^2 (*p*)
	N	%	N	%	N	%	
ماهي منصة التواصل الاجتماعي المحببة لديك؟							
Facebook	4	3.1	2	50	2	50	0.000 (0.987)
Instagram	86	66.7	46	53.5	40	46.5	0.992 (0.319)
Snapchat	70	54.3	31	44.3	39	55.7	2.280 (0.131)
Twitter	73	56.6	34	46.6	39	53.4	0.978 (0.323)
TikTok	34	26.4	18	52.9	16	47.1	0.120 (0.729)
LinkedIn	6	4.7	2	33.3	4	66.7	0.732 (0.392)
WhatsApp	57	44.2	26	45.6	31	54.4	0.931 (0.335)
هل تعلمين ان القانون الكويتي يجرم التنمر الالكتروني؟							
No **كلا**	67	51.9	34	50.7	33	49.3	0.007 (0.933)
Yes **نعم**	62	48.1	31	50	31	50	
هل تعرفين ما هي الدوائر الرسمية التي يمكنك التوجه إليها في حال تعرضت للتنمر الالكتروني؟							
كلا	9	7	3	33.3	6	66.7	3.564 (0.168)
ربما	8	6.2	2	25	6	75	
نعم	112	86.8	60	53.6	52	46.4	

الجدول رقم 3: تجارب العنف الرقمي

الأسئلة المتعلقة بالعنف الرقمي	N	%
هل تعرضت للتنمر أو العنف عبر الإنترنت؟		
كلا	65	50.4
ربما	20	15.5
نعم	44	34.1
كم مرة تعرضت للتنمر عبر الإنترنت؟		
مرة واحدة	12	18.8
مرتين	9	14.1
ثلاث مرات	12	18.8
أربع مرات أو أكثر	29	45.3
كم من الوقت تقضينه على وسائل التواصل الاجتماعي؟		
1 -3ساعات	22	34.9
4 - 6ساعات	26	41.3
6 <ساعات	15	23.8
هل طلبت المساعدة بعد تعرضك للتنمر؟		
كلا	50	78.1
نعم	14	21.9
من تنمر عليك؟		
زميل عمل	1	1.6
زميل دراسة	2	3.3
زميلة دراسة	1	1.6
مقرب من الاسرة	1	1.6
مقربة من الاسرة	2	3.3
شخص اعرفه على وسائل التواصل الاجتماعية	17	27.9
شخص لا اعرفه	36	59
صديق (ذكر)	1	1.6
هل تم إلقاء اللوم عليك لتعرضك للتنمر؟		
كلا	37	58.7
نعم	26	41.3
على أي منصة تواصل اجتماعية تعرضت للتنمر؟		
Facebook	8	6.2
Instagram	35	27.1
Snappchat	18	14
Twitter	36	27.9
TikTok	4	3.1
LinkedIn	3	2.3
WhatsApp	11	8.5

الأسئلة المتعلقة بالعنف الرقمي	N	%
كيف تمكنت من التعامل مع الموقف بعد تعرضك للتنمر؟		
تبليغ المنصة	28	21.7
توجهة إلى السلطات (الامنية) المعنية	3	2.3
تواصلت مع الجاني وطلبت منه/منها التوقف	17	13.2
اخبرت أمي	5	3.9
اخبرت أختي	9	7.0
اخبرت أخي	3	2.3
أخبرت عمتي/خالتي	1	0.8
اخبرت عمي/ خالي	2	1.6
اخبرت اقاربي من الذكور	1	0.8
اخبرت اقاربي من الاناث	1	0.8
اخبرت الاصدقاء	22	17.1
لم افعل شيئا خوفا من العواقب	13	10.1
لم افعل شيء لأن لا داعي لذلك	5	3.9
لم اولي الامر أي أهمية	16	12.4
لم اعرف ما أفعل	10	7.8
ماذا فعلت بعد تعرضك للتنمر؟		
أغلقت كل حساباتي على وسائل التواصل الاجتماعية	10	7.8
توقفت عن التواصل مع كل من ليس من أقاربي	3	2.3
استمريت في استخدام وسائل التواصل ولكن بحذر	30	23.3
لم اغير أيا من عاداتي على وسائل التواصل الاجتماعية	25	19.4
اخبرت أصدقائي عن الوضع ليأخذوا حذرهم	17	13.2
كتبت منشورا في الموضوع على صفحتي حتى أنبه الفتيات والسيدات الاخريات	4	3.1
كيف شعرت خلال اللحظات التي تعرضت فيها للتنمر؟		
الأرق	14	10.9
الخوف	31	24
التعب واضطرابات الاكل	7	5.4
الاكتئاب	21	16.3
العزلة	21	16.3
تفادي شبكات التواصل الاجتماعي	14	10.9
التفكير في إيذاء النفس	6	4.7
في رأيك، ما هو دافع الشخص الذي قام بالتنمر عليك؟		
لا ادري	1	0.8
ابتزاز من زوج سابق	1	0.8
اختلاف في الاراء	23	17.8
تشويه سمعة	0	0
للترفيه	34	26.4
تحرش	33	25.6
كراهية	16	12.4
ابتزاز مادي او جنسي	26	20.2
انتقام	10	7.8
الإهانة من اجل إعادة التأهيل	1	0.8

الجدول رقم 4: الأسئلة الكيفية والردود عليها

إذا كنت تستخدم اسمًا مزيفًا/مستعارا على وسائل التواصل الاجتماعي، ما هو سببك؟:
.لحماية خصوصيتي .لا يسمح لي بإعطاء اسمي الكامل بسبب العادات والتقاليد
ليست هناك حاجة لمشاركة اسمي، اسمي المزيف/المستعار أفضل
لا أريد أن يعرفني أحد
إنها ليست مزيفة تمامًا، إنها مجرد الأحرف الأولى من اسمي، لذا لا يجد أقاربي البعيدون حسابي
لأن الكثيرين غزوا خصوصيتي عندما كنت أضع اسمي الحقيقي
إذا حدثت مشكلة إلكترونية، فلا أريد أن يعرفني أحد
الخصوصية
أخي لا يسمح لي باستخدام اسمي الحقيقي
أو أي شيء من هذا القبيل، فهذا غير Instagram غير مسموح به في منزلي، وإذا وضعت اسمي على Twitter لأن .مسموح به أيضًا، لذلك استخدم اسما مستعارا حتى لا يجد أقاربي وأصدقاء أخي وأبي حسابي
حتى أتمكن من الكتابة بشكل مريح
بلا سبب
لأنه حساب مزيف
"حتى أتمكن من الكتابة بحرية دون أن يعلق أحد على كلماتي وينتهي بي الأمر "حديث الموسم
لاحصل هلى مزيد من الحرية في الكتابة والتعبير عن مشاعري، وخاصة مشاعر الحزن والإحباط
لأنني لا أريد أن يعرفني أحد
لتجنب التعرض للتنمر
لدي آراء لا يحبها المجتمع
كيف يمكنك وصف تجربتك؟ ما هو شكل العنف الذي تعرضت له، هل استمر، وكيف جعلك تشعرين؟
القلق وفقدان الثقة وأحيانًا الخوف من الاخرين
لم تستمر، لقد كانت حادثة وقمت بحذف المحادثة مع الرجل
لقد تجنبت وسائل التواصل الاجتماعي لفترة من الوقت
التنمر، الإهانات، الإهانات الجنسية والتشهير، شتم عائلتي، صور فاضحة .شعرت بالقلق والخوف والاكتئاب والتوتر والحزن
لم أكن أعرف أولئك الذين سيعلقون على كل منشور اقوم بنشره، كنت فقط أمنعهم من التواصل معي بالحظر ولم اوليهم أي اهتمام لأنني لم أكن أعرفهم..كان هناك أيضًا انتقادات بناءة ولكن بطريقة وقحة
المطاردة المستمرة كانت تزعجني، واستمرت لأشهر

تلقيت رسالة مع الشتائم والادعاء بأنني مثلية الجنس وانا لست كذلك ..بعد هذا الحادث بدأت أشك في نفسي وما إذا كنت مثلية حقًا ..بدأ هذا عندما كان عمري 12 عامًا والآن أبلغ من العمر 20 عامًا ..لا توجد مثلية جنسية وراء علاقاتي، لكن في اعماقي ما زلت اشك في نفسي بسبب هذه الرسالة
لم يؤثر ذلك علي بشكل كبير لأنه كان جبانًا خلف الشاشة ولم يستطع فعل أي شيء، لقد تحرش بي لفظيًا فقط لأنني عارضت رأيه، وقد تصرف بطريقة همجية ومثيرة للاشمئزاز، وكان يلقي تعليقًا متحيزًا جنسيًا في جميع ردوده رغم ان موضوع الخلاف كان سياسيًا
الشعور بالفشل
لقد كانت مضايقة بإرسال رسائل خاصة لي، كان الأمر مزعجًا للغاية، وفكرة التعرض للمضايقة جعلتني أشعر بعدم الارتياح
تعرضت للتهديدات والابتزاز من فتاة تدعي أنها تدافع عن حقوق الإنسان، سخرت مني .حدثت مشكلة أخرى لأن أحد أقاربي علق تحت صورة لي عليها معلومات شخصية حساسة
التهديدات والتنمر والشتائم ..شعرت بالخوف وعدم الأمان وفقدت ثقتي في الناس
لم أكن أعرفه، ولم أكن أعرف لماذا قد Instagram وقع الحادث الأول عندما كان عمري 12 عامًا من شخص على يرسل احدهم اصورًا إباحية لمن لا يعرفونه .رأيت صفحة تنشر صورًا جميلة عن العصر الفيكتوري والسيارات الكلاسيكية، وهذه أشياء أحبها كثيرًا، لذلك سألته أين يمكنني العثور على صور مماثلة فأعطاني اسم موقع ويب تبين في سن 15 عامًا، حدث شيء مماثل مرة أخرى Twitter أنه موقع ويب للمواد الإباحية .عندما انضممت إلى
لقد ،Twitter وما أكتبه على Instagram كانت في الغالب تعليقات من عائلتي، وكانت والدتي تعلق على ما أنشره على أغضبني ذلك لذا قمت بحظرها هي واخي
كانت أسوأ تجربة وتعلمت الكثير منها
تعرضت للانتهاك بكل الطرق لأن صفحتي مفتوحة للعموم، أشعر بالبؤس
القلق
تعرضت للتهديدات بمشاركة صوري الخاصة ..في البداية كنت خائفة، لكنني تغلبت على الموقف والحمد لله
لقد كانت تجربة صعبة للغاية بالنسبة لي، لقد عشت في حالة من الخوف والبكاء والرغبة في الانتحار
كنت خائفة إلى حد القيام ببعض الأشياء التي أرادها هو حتى يتوقف عن تهديدي، وأنا آسفة لمنحه ما يريد
كان الامر سيئا للغاية، واستمر لفترة طويلة لأنه لا توجد نهاية لهذا النوع من المشاكل
لقد أغلقت حسابي لأنني كنت أعاني من أشياء وأصبحت حساسة للغاية وغير قادرة على تحمل أي تعليق سلبي..لذلك جلست أبكي وأصبحت مكتئبة)أعاني من الاكتئاب وأنا أتعالج حاليا من ذلك ..الحساب كان للترفيه عن نفسي ..ومشاركة تجربتي وزيادة الوعي ولكن التعليق السلبي صدمني (حاولت أن أنسى وأغلقت الحساب في نفس اللحظة كان التعليق الموجه إلي غير منطقي ..وضعت فقط رأيي على منشور واتفق الناس معي باستثناء تلك الفتاة التي قالت شيئًا المني حقًا
كان معظم ما تعرضت له تحرشًا جنسيًا ..خشيت ان يجد أحد أقاربي حسابي ويضايقني لفظيًا
عانيت من ايذاء النفس
شعرت بالخوف الشديد
أنا لا أعرف

وصلتني رسائل مع الشتائم ..رسائل مع صور صريحة للأعضاء التناسلية ودعوات للجماع، ورسائل مع التحرش اللفظي والضغط لبدء علاقة
كان الأمر على ما يرام ..فترة ومرت
لم يكن انتهاكًا أثر علي لأنني أعتقد أنهم)المعتدون (مرضى يحتاجون الى علاج
قامت فتاة بتخويفي عن طريق شائعات بسبب معلومات شاركتها عن نفسي في حسابي
تلقيت تعليقات تضمنت الشتائم والتهديدات بسبب موقفي من مسألة معينة، وعلى الرغم من أنني كنت أتحدث عن نيتي إبلاغ قسم الجرائم الإلكترونية وتقديم شكاية، الا انني ترددت ولم أجد أنها قد تكون مفيدة ..لقد انزعجت لفترة من الوقت ولكن مع مروره توقفت عن الاهتمام بالامر
شعرت بالاشمئزاز، وحظرت الشخص المعتدي
مؤلم ومتعب ..وانتهاك لخصوصيتي

التحليل

أ - الرابط ما بين مستوى التعليم/المهنة والعنف الرقمي

نظرًا لصغر حجم العينة التي تم اعتمادها وللطبيعة الوصفية للدراسة، فإنه لم تتم ملاحظة أي روابط او صلات ذات دلالة إحصائية بين النتائج. ورغم ذلك يمكن الخروج منها (النتائج) بعدد من الأفكار المثيرة للاهتمام. اذ لم يكن بالإمكان خلال البحث، الربط مابين التعليم من جهة واحتمالية التعرض للعنف الرقمي من جهة أخرى بشكل قاطع لا يدع مجالا للشك، وهو حال الدراسات الأخرى في الموضوع كذلك، ومَردّ ذلك انه تمت العديد من العوامل الاجتماعية المتداخلة في هذا الباب. فمن ناحية، يمكن أن يؤدي انخفاض مستويات التعليم/المهنة إلى إضعاف المرأة وجعلها أكثر عرضة للأذى. وقد ينظر من ناحية أخرى إلى المستويات الأكثر تقدما سواء في التعليم او الوظيفة بالنسبة للنساء على أنها تهديد للوضع الراهن وللسلطة الذكورية عليهن، مما قد يؤدي ايضا إلى تعريضهن للأذى.

إن السيناريو السابق، الذي يسلط الضوء على التعليم كعامل وقائي ضد سوء المعاملة، تم اثباته من خلال بحث اجراته T. Lane عام 2003. ذكرت تلك الدراسة أن عوامل الخطر المتسببة في الإيذاء العاطفي والجسدي تختلف بين النساء، وأن التعليم هو أحد العوامل المرتبطة بالإيذاء الجسدي على وجه الخصوص. حيث أظهرت نتائجها أن التعليم المحدود يمكن أن ينبأ باحتمال التعرض للعنف الجسدي، على عكس المشاركات اللواتي حصلن على شهادة الثانوية العامة على الأقل، واللواتي قلت احتمالات تعرضهن للعنف الجسدي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الدراسة نظرت في الايذاء الذي تتعرض له النساء بشكل عام دون التركيز على العنف الرقمي. [16]

وكما ذكرنا أعلاه، فإن نتائج بحثنا حول الكويت تتماشى مع الفكرة القائلة بأن مستوى تعليم المرأة يمكن اعتباره محدد يرفع من قابلية تعرضها للعنف. وتلعب الثقافة والديناميات الجندرية والنظام الأبوي دورًا في هذا الشأن. فباعتبار ان التعليم من شأنه أن يحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة ويرفع من شأنها، يمكن للمعتدي داخل بيئة ذكورية، تميز بين الجنسين، أن يعتبر هذا التعليم مصدر تهديد له. كما أن إمكانية ارتقاء المرأة السلم الوظيفي من مرتبة أدنى إلى أخرى أعلى من شأنه أن يعطل نظام مجتمعيا تقليديا هرمي يهيمن عليه الذكور، مما قد يعجل بأعمال عنف ضد النساء [17]. ويمكن تجسيد هذا الرابط ما بين المستويات المتقدمة من التعليم والمكانة داخل المجتمع من جهة والعنف من جهة أخرى بما تلى اعلان وزارة العدل الكويتية والمجلس الأعلى للقضاء في عام 2012 أنه يمكن ابتداءا من تاريخه قبول خريجات كليات القانون للعمل كمدعيات عامات، معززين هذا القرار بفتوى من قسم الفتاوى الشرعية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. ومن بين النساء اللواتي أكملن برنامج معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، تم تعيين 22 منهن كمدعيات عامات. بعد مرور سنوات وفي عام 2020، تمت الموافقة على تنصيب ثماني نساء كويتيات كقاضيات. وبالرغم من اعتبار ما حدث خطوة تاريخية في اتجاه تمكين حقيقي للمرأة في الكويت، فقد احدث جدلا رافقته ردة فعل عنيفة مناهض للنسوية اخذت أشكالا مختلفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. واعتمد المعارضون لاعتلاء المرأة كرسي القضاء على قراءة دينية ترى ان المنصب لا يتوافق و طبيعة النساء الهشة عاطفيا حسب وصفهم. وجادل آخرون بأن القضاة الذكور مقدمون على النساء في مسائل شرعية محددة، مستخدمين دائما الدين كأساس "لدفوعاتهم" [18 و19 .]

ومن الأمثلة أيضا ما حدث مع أستاذة مساعدة في جامعة الكويت، اذ اثارت غضبًا عارما عبر الإنترنت بعد أن لفتت الوحدة التي تنتمي إليها انتباه العامة، ويتعلق الامر بوحدة ابحاث المرأة والدراسات الجندرية.

تأسست هذه الوحدة في عام 2019، وهي وحدة تعليمية تطوعية غير قابلة للتمويل تهدف إلى بناء مجموعة أكاديمية مختصة بدراسات النوع الاجتماعي في الكويت. ورغم أن الدراسات الجندرية هي مجال أكاديمي راسخ في كبريات الجامعات حول العالم، إلا أن جزءًا كبيرًا من المجتمع الكويتي المحافظ لم يكن سعيدًا بهذه الاضافة. زعموا أنه لا ينبغي تدريس مثل هذه المواضيع في جامعة عمومية ممولة من طرف الدولة، لأن في ذلك «تدمير لفتياتنا!».

كانت الكلمات الأخيرة واحدة من العديد من التعليقات التي تلقتها الأستاذة المسؤولة عن هذه الوحدة على منصات التواصل الاجتماعي، وخاصةTwitter . لم تقابل الوحدة بالمعارضة على الفور. في البداية تلقت انطباعات إيجابية. ردة الفعل العنيفة هذه جاءت بعد أشهر من انطلاق الوحدة، عندما اكتشفت رئيستها (الأستاذة المساعدة) عن طريق طلابها أن الناس كانوا يهاجمون الوحدة على تويتر، خصوصا الشق المتعلق بالجندر. وكان منهم من يشيع أنه يتم تدريس الجنس داخل الحرم الجامعي، مستندين في هذا الادعاء على استخراج غير دقيق لكلمة الجنس من مصطلح الجندر. ففي اللغة العربية، يترجم Genderاصطلاحا بالجندر او الجندرية. في المقابل، فإن الترجمة الحرفية له هي لفظ جنس. وقد استندت محاولة هجوم أخرى على الوحدة من استخراج خاطئ آخر لكلمةChandra ، إله القمر الهندوسي، من المصطلح العربي للجنس أو الجندرية أو الجندر.

تطورت الأمور إلى أن بلغت أن عضو في مجلس الأمة، وهو مجلس أحادي الغرفة، قان بتوجيه أسئلة برلمانية حول هذا الموضوع إلى وزير التربية والتعليم. تسبب هذا الوضع في ضغط هائل على رئيسة الوحدة كان له تأثير نفسي شديد عليها. أصبحت الكراهية على الإنترنت ذات طابع شخصي؛ استهدفتها هي وعائلتها وزملائها.

عندما طُلب منها وصف الكراهية التي تعرضت لها عبر الانترنيت، قالت: "بعض خطابات الكراهية تم إرسالها لي عبر رسائل خاصة علىTwitter ، وفي أحيان أخرى تم ذكري بالاسم في تغريدات بغيضة. تضمنت هذه الرسائل والتغريدات إهانات وألفاظ نابية. حتى أنهم رموني بالكفر، على الرغم من أنني مسلمة وممارسة للشعائر. وسط رد الفعل العنيف هذا، تعرضت أيضا «للتنمر غير المباشر» من بعض زميلاتي اللواتي يُفترض انهن نسويات. أخبرنني أنه ما كان يجب أن أستخدم كلمة «جندر» عند تسمية الوحدة، وأن ذكر النساء كان كافياً. لم يسعني إلا أن أشعر بنبرة الشماتة وراء كلماتهن. حتى أنهن قلن صراحة أن الأيديولوجيات والمبادئ التي تقوم عليها وحدتي لن تنجح أو تأخذني إلى أي مكان. اعتقد ان في هذا تنمر مقنع."

تعكس ردة فعل زميلات رئيسة الوحدة، تسللا لمنطق لوم الضحية حتى داخل منشأة او فضاء يُفترض في أصحابه انهن منفتحات الأفق ومتعلمات. أعربت رئيسة الوحدة عن إحباطها من التحيز الجنسي المتجذر في هذه الهجمات. وقالت: "إن بعض زميلاتي الكويتيات الأخريات من القسم العربي وقسم اللغة الإنجليزية اللواتي ألقين محاضرات في الوحدة استهدفن أيضًا خلال هذه الهجمات. انتهى الأمر بأسمائهن على وسوم على تويتر، على الرغم من وجود استاذات اجنبيات وغير كويتيات ألقين محاضرات في الوحدة. جعلني هذا أدرك أن التنمر في مجتمعنا مشروط وانتقائي كما لو كان يهدف فقط إلى استهداف النساء الكويتيات. أدركت أنني كأفكاري، مرفوضة في المجتمع العام والأكاديمي في الكويت". إن إحباطها من الطبيعة التمييزية لهذا الهجوم ليس مفاجئًا. فقد جاء على لسان احدى المشاركات في الاستبيان في وصفها لما تعرضت له او كانت شاهدة عليه ما يلي: «اعتاد أن يلقي تعليقًا متحيزًا جنسيًا في جميع ردوده، فقد كان موضوعًا سياسيًا حساسًا» (الجدول 4).

بسبب تجربة العنف الرقمي هذه، ولسوء الحظ، وجدت رئيسة الوحدة نفسها تميل نحو فكرة استثمار خبرتها التعليمية على الأمد الطويل في الخارج. [20]

ب- الرابط ما بين الوعي بالسلامة الرقمية والعنف الرقمي

تدقق الأسئلة الواردة في الجدول رقم 2 في محو الأمية الرقمية بين الأفراد الذين شملهم الاستبيان عموما، والسلامة الرقمية بشكل خاص. ويشير محو الأمية الرقمية إلى مجموعة من المهارات المطلوبة لتحقيق الكفاءة الرقمية، والتي تحيل إلى الاستخدام الواثق والواعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من قبيل شبكات التواصل الاجتماعي) لأغراض مختلفة. تُظهر الكفاءة الرقمية طبيعة مزدوجة وقدرة تقنية على تشغيل البرامج والقدرة على استخدام الوسائط الرقمية بأمان.[21]

ولقد تمت دراسة الصلة او الرابط ما بين الوعي بالسلامة الرقمية والعنف الرقمي في العديد من الابحاث. وجدت بعض الأوراق البحثية أن السلامة الرقمية يمكن أن تساعد في الوقاية من العنف الرقمي إذا تم استيعابها وتطبيقها [22]. واقترح مقال نُشر مؤخرًا في عام 2020 إطارًا مفاهيميًا للتنمر الإلكتروني يمكن استخدامه كأداة لدراسة التنمر الإلكتروني. جاء فيه أنه ضمن البيئة المدرسية، يعد دور ومسؤولية المعلم في تدريس السلامة الرقمية عنصرًا أساسيًا لمنع حدوث العنف الرقمي .[23]

وقد خلصت مجهودات بحثية أخرى إلى أن الأشخاص الذين لديهم تدريب أوفى على السلامة الرقمية هم أكثر عرضة للعنف الرقمي لأنهم أقدر على التعرف عليه. ومن الأمثلة على هذه المفارقة أنه في دراسة حديثة تفحصت معدلات النقر في علاقتها بالتركيبة الديمغرافية للطلاب الجامعيين، تبين أن أولئك وتلك الذين واللواتي لديهم/هن معرفة أكبر بالتصيد الاحتيالي هم/هن أكثر عرضة لعمليات التصيد الاحتيالي. وقد علل الباحثون ذلك بأن أحد الأسباب المحتملة وراء هذه النتيجة هو أنه كلما زاد تعرض المستخدم للتصيد إلاّ وارتفع منسوب وعيه به [24]. وتشير معطيات هذا البحث إلى ذات النمط.

ليس من المستغرب ابدا الافتقار إلى المعرفة والممارسة في مجال السلامة الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولقد تم تأكيد هذه الوضعية من خلال دراسة نُشرت في عام 2016 تفحصت مستويات الوعي بالأمن السيبراني داخل البيئات التعليمية في المنطقة. هدفت تلك الدراسة إلى تحليل مستوى الوعي بأمن المعلومات بين الأكاديميين داخل البيئات التعليمية وما ارتبط بذلك من مخاطر وأثر عام على المؤسسات التعليمية والحياة الشخصية للمشاركين. وأظهرت النتائج أن المشاركين لم يكن لديهم المعرفة اللازمة حول أهمية الأمن السيبراني. وسلطت الضوء أيضًا على أنه بدون برامج تدريبية حول السلامة الرقمية والوعي بأهميتها، فلا مهرب من حدوث عواقب سلبية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات وكذلك على السلامة الرقمية الشخصية للمستخدمين .[25]

ت- الرابط ما بين حماية المعطيات الشخصية والعنف الرقمي

حماية الحساب

إن المعلومات التي يتم مشاركتها باستخدام التكنولوجيا، وعلى الشبكات الاجتماعية بشكل خاص، لديها القدرة على الانتشار بشكل سريع. ومن شأن هذا أن يعرض للخطر وعلى الفور المعطيات السرية للمستخدمين ويجعلهم في مهب العنف الرقمي. لذلك، وجب التعاطي مع حماية البيانات والخصوصية من جوانب مختلفة. يتضمن ذلك استخدام كلمة مرور قوية ومصادقة إضافية ذات عاملين، والوعي بالتصيد الاحتيالي، والتنبه لمخاطر القرصنة، إضافة إلى الوعي العام بالأمن السيبراني [26].

وخلال مسح وطني شمل المشتغلين في مجال دعم مكافحة العنف في كندا سنة 2012، تم التوصل إلى أن 98 في المائة من الجناة استخدموا التكنولوجيا لتخويف ضحاياهم أو تهديدهم. 72 في المائة من هؤلاء المعتدين اخترقوا رسائل البريد الإلكتروني وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاص بالنساء والفتيات اللواتي استهدفنهم.61 في المائة منهم اخترقوا أجهزة الكمبيوتر لاستخراج المعلومات، وقام 31 في المائة منهم بتثبيت برامج أو أجهزة مراقبة على الحواسيب الخاصة بالضحايا. .[27]

وتعد انتهاكات كلمة المرور إحدى أكثر حالات الفشل الأمني المعلوماتي شيوعًا. فكلمات المرور الضعيفة، مثل تلك الشائعة الاستخدام، تضع المستخدم في وضعية هشاشة أمام العنف الرقمي. وبالنظر إلى النقاط السابقة، فإن الاختيار الدقيق لكلمة مرور قوية ضروري لتقليل إمكانية التعرض للعنف الرقمي [28]. زد على ذلك، أن الوعي بأخطار أمن المعلومات له أثر إيجابي كبير على متانة كلمات السر واستعصاءها على القرصنة [29]. فحسب تقرير Verizon لسنة 2021 حول التحقيقات المتعلقة بالخروقات التي طالت بيانات المستخدمين، تبين أن أكثر من 80 في المائة من الانتهاكات المتعلقة بالقرصنة مرتبطة بمشكلات كلمة المرور، من قبيل كلمات المرور الضعيفة و/أو كلمات المرور المسروقة .[30]

وعلى الرغم من أن استخدام كلمة مرور قوية هو أمر بالغ الأهمية لتجنب العنف الرقمي، إلا أن الاعتماد على هذه الطريقة وحدها هو اجراء غير فعال، خاصة مع التطور المستمر لمخاطر الأمن السيبراني. ويعد التحقق في خطوتين، والمعروف باسم المصادقة الثنائية، أو المصادقة متعددة العوامل هو طريقة للتحقق من هوية المستخدم الذي يسجل الدخول إلى النظام.

وقد تم اقتراح تغيير كلمات المرور بانتظام واستخدام مصادقة متعددة العوامل للمساهمة في تعزيز السلامة الرقمية للمستخدم [31، 32]. ووفقًا لMicrosoft يمكن للمصادقة متعددة العوامل منع أكثر من 99.9٪ من الهجمات على الحسابات عبر الانترنيت

يعتبر التصيد الاحتيالي نوعا شائعا من العنف الرقمي الذي يهدف عادةً إلى سرقة البيانات الحساسة، مثل معطيات بطاقات الائتمان، أو تثبيت فيروس على جهاز المستخدم المستهدف بغرض تنفيذ أنشطة احتيالية. ويأتي هذا النوع من العنف الرقمي في شكل اتصالات مزيفة متخفية في صورة مصدر شرعي وجدير بالثقة [34]. والتصيد الاحتيالي على وسائل التواصل الاجتماعي هو نوع فرعي من التصيد الاحتيالي يشير إلى هجوم تم تنفيذه من خلال منصات التواصل الاجتماعي، مثل انستجرام .ويمكن أن ينتهي هجوم التصيد الاحتيالي على هذه المنصة بسيطرة المعتدي بشكل كامل على حساب الضحية. يسمح هذا للمعتدي بالتظاهر بأنه صاحب الحساب وبتوسيع دائرة الاحتيال والاذى بالتواصل مع أصدقاء ومعارف الضحية وطلب معلوماتهم الشخصية. ولقد جاء في ذات تقرير Verizon لسنة 2021 حول التحقيقات المتعلقة بالخروقات التي طالت بيانات المستخدمين، ان المعطيات الأبرز التي يتم استهدافها في التصيد الاحتيالي هي بيانات الاعتماد الشخصية (كلمات المرور وأسماء المستخدمين والأقنان السرية) ثم البيانات الشخصية (الاسم والعنوان وعنوان البريد الإلكتروني) والسجلات الطبية (معلومات التطبيب والوثائق المتعلقة بتعويضات التأمين) .[30]

الإفصاح عن الذات عبر الانترنت

تزيد مشاركة المعلومات الشخصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي من المخاوف المتعلقة بالخصوصية ويمكن للآخرين استخدامها واستغلالها في ضروب العنف الرقمي. إن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي هدف يجدب الجرائم السبرانية/الالكترونية، نظرًا لارتفاع معدل انتشار الإنترنت في العديد من بلدان المنطقة ومحدودية الوعي بالأمن السيبراني، أو السلامة الرقمية [36، 37]. وعلى الرغم من مخاطر انتهاكات الخصوصية التي غالبًا ما تكون مصاحبة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، يواصل المستخدمون الكشف عن معلوماتهم الشخصية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقديم النصح للنساء بعدم مشاركة معلوماتهن الشخصية عبر الانترنت أو صورهن قد يوحي بلوم ضمني للضحية. ومثلما هو الحال مع أشكال الإساءة الأخرى، يمكن أن يؤدي إلقاء اللوم على الضحية إلى تهميش الضحية وثنيها عن التقدم والافصاح عما ألم بها.

في دراسة حالة خاصة بالشباب في الكويت عام 2016 متعلقة بالاحتياجات والدوافع الكامنة وراء استخدام Instagram، تم الربط ما بين الكشف الطوعي عن المعلومات الشخصية، أو ما يطلق عليه الافصاح عن الذات، واستخدام الشباب لهذا التطبيق. ولقياس مدى هذا الكشف الذاتي، تم اعتماد الابعاد التالية: مقداره، عمقه، صِدْقِيته، والتكافؤ الإيجابي الناتج عنه. وجدت الدراسة أن النساء أظهرن مستويات أعلى من الكشف الذاتي فيما يتعلق بثلاثة أبعاد هي: مقدار ما يفصحن عنه، وصِدْقِية ما يشاركنه، ثم التكافؤ الإيجابي المتعلق به. وبناءًا عليه، فالنساء كن أكثر ميلا لنشر صور لأنفسهن (مقدار)، وللإفصاح عن الحقيقة من خلال تلك الصور (الصِدْقية)، وأنهن يعرضن للآخرين في الغالب صورا تعكس نظرة إيجابية للحياة (التكافؤ الإيجابي). من ناحية أخرى، أظهر الذكور مستويات أعلى من الافصاح عن الذات فيما يتعلق بعمق هذا الكشف مقارنة بالنساء، مما يؤشر إلى مستوى خصوصيةِ وحميميةِ الصور التي يشاركونها عبر Instagram .[38]

ولقد كشفت دراسة سنوية حول استخدام وسائل الإعلام الحديث في ستة بلدان من منطقة الشرق الأوسط، أن تسعة من كل عشر مستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي يشاركون محتوى ذا طابع شخصي. ومن نتائج هذه الدراسة أيضا أن النساء على وجه الخصوص يقضين في التواصل الاجتماعي مع الأصدقاء عبر الإنترنت وقتًا مساويًا تقريبًا لذلك الذي يجمعهن بأصدقائهن وجهًا لوجه (48٪ مقابل 52٪). في المقابل يقضي الرجال وقتًا أطول في التواصل على ارض الواقع مقارنة بذاك الذي يتواصلون خلاله في الفضاء الرقمي.

في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يمتلك الرجال ويشغلون الفضاء العام بشكل أصيل، ليس من المستغرب أن نرى النساء المنتميات لبعض الثقافات الفرعية تلجأن إلى وسائل التواصل من أجل ممارسة حياتهن الاجتماعية. إذ توفر لهن هذه الفضاءات مساحة للمشاركة سواء بالآراء أو بالتفاصيل الحياتية. وتشير النتائج المستخلصة من الدراسات المذكورة أعلاه إلى أن الكشف عن المعلومات بواسطة التكنولوجيا هو حاضر بقوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وربما أكثر بروزا لدى النساء. وإذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي أداة جيدة للتواصل، يمكن أن تساعد النساء والفتيات على إقامة الروابط والمشاركة في الفضاء العام، فمن المهم اتباع الممارسات الفضلى المتعلقة بالسلامة الرقمية، والوعي بالمخاطر المرتبطة بها. ويتضمن هذا حماية قوية لحسابات المستخدم، والتي من الواضح أنه لا يتم اعتمادها كما يجب حسب نتائج الاستبيان، إضافة إلى مجموعة أخرى من الممارسات المتعلقة ايضا بالسلامة الرقمية التي من شأنها أن تضمن أن المعلومات التي تشاركها المرأة، لا يتلقاها إلا الشخص/الأشخاص الذين تنوي مشاركتها معهم هم لا غير.

أثر العنف الرقمي

الخوف

إن الخوف هو ردة فعل عاطفية شائعة بين ضحايا العنف الرقمي والاعتداءات عموما. كما أنه يؤثر على قرار الضحية عندما يتعلق الأمر بالتبليغ عن واقعة الاعتداء. في دراسة حول التنمر الإلكتروني على منصات التواصل الاجتماعي بين طلبة الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، جاء الخوف مرتبطا بتلكأ الطلاب/الطالبات عن التبليغ عن حالات التنمر عبر الإنترنت. كان الخوف من الوقوع في المشاكل والتعرض للوم، هي الأسباب التي جعلت الضحايا يختارون/يخترن الصمت عوضا عن التبليغ عن حوادث العنف الرقمي [40].

جاءت هذه النتائج متطابقة مع مخرجات دراسة أخرى حول تصورات وتجارب طالبات الجامعات الإماراتية عن التنمر عبر الإنترنت [41]. فبالعودة إلى الجدول رقم 3، نرى أن 78.1٪ من العينة لم تطلب المساعدة بعد تعرضها للعنف الرقمي. ولم يتم تفحص السبب من وراء هذا القرار وما إذا كان لخوف الضحية علاقة بذلك. لذا فالحاجة ماسة إلى مزيد من الدرس والتحقيق لتبين الأمر.

قد تثني القيود الاجتماعية والثقافية والدينية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ضحايا العنف الرقمي والاعتداءات عموما عن طلب المساعدة. ولعل هذا جلي حين يتعلق الامر بالنساء والفتيات في هذه المنطقة من العالم، حيث يجُب الخوف من الوصم كل حاجة إلى الحماية، وفي بيئة ميالة إلى لوم النساء [42]. والمثال على ذلك في الجدول رقم 3، حيث أخبرت 26 (41.3٪) من الحالات أنه تم لومهن على ما تعرضن له من عنف رقمي.

ويميل الناس إلى لوم النفس على الرغم من أنهم هم أنفسهم الضحايا. هذا الأمر صحيح بشكل خاص عند النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ونراه جليا في كل مناحي الحياة، مثلما هو الحال في حالات الاعتداءات الجنسية والاغتصاب، حيث تكون المرأة مخطئة او مسؤولة عما ألم بها بسبب ما كانت ترتديه. وفي بعض الحالات، ولسوء الحظ، ينتهي المطاف بالضحية مُجبرة على الزواج من مغتصبها .[43]

الاكتئاب والعزلة

في دراسة مقطعية بحثت في تأثير التنمر الإلكتروني على مشاعر الاكتئاب بين الطلاب والطالبات في جامعة الكويت، تم التوصل إلى أن الإيذاء الإلكتروني هو مؤشر مهم على الاكتئاب، أي ان هناك زيادة في احتمالية الإصابة به بين أولئك الذين يتعرضون للعنف السيبراني [44]. تم التوصل إلى نتائج مماثلة في دراسة مقطعية أخرى بحثت في الصلة ما بين التنمر الإلكتروني والإيذاء الإلكتروني وأعراض الاكتئاب وانتشارهما بين طلبة جامعة قطر. وأظهرت النتائج أن ما يقرب من 50 في المائة من الطلبة سجلوا عشرة أو أعلى في الاستبيان رقم 9 الخاص بصحة المريض (PHQ-9)، مما يشير إلى وجود أعراض اكتئاب [45]. وفيما يتعلق بالعزلة، تظهر الأبحاث أن ضحايا العنف الرقمي غالبا ما تصبحن أكثر عزلة. فإذا طلبت 17في المائة فقط من المشاركات في الاستطلاع الدعم من العائلة والأصدقاء، كما أظهرت نتائج دراستنا، فمن المتوقع أن تشعرن بالعزلة. وكما سبقت الإشارة إليه أعلاه، قد يكون هذا الأمر مرتبطا بالخوف من الوصم الاجتماعي وأثره على النساء والفتيات في مجتمعات المنطقة [34]. أضف إلى ذلك أن الاكتئاب والعزلة يمكن أن تعاني منهما الضحية معا، أو تباعا. وقد سجلت الأبحاث كذلك أن الاكتئاب، إلى جانب مخاطر الصحة العقلية الأخرى، هي كلها مرتبط بالعزلة .[46]

إن العلاقة ما بين الاكتئاب والعزلة من جهة والتنمر الإلكتروني من جهة أخرى ليست سببية، بقدر ما هي علاقة ترابط. مثلما هو الحال بين ضحايا العنف الرقمي الذين يعانون بالفعل من تدني تقديرهم/هن للذات. فمن لديهم/هن ضعف في نظرتهم/هن لأنفسهم/هن، يمكن أن يأخذوا /يأخذن ما قيل لهم/لهن على أنه دليل على من هم/هن حقيقةً. ومن الممكن أن يزيد ذلك من مفاقمة اكتئابهم/هن. ومن ناحية أخرى، فإن ضحايا العنف الرقمي الذين/اللواتي يتمتعون/يتمتعن بثقة أكبر في أنفسهم/هن، هم/هن أقل عرضة للتأثر بالعنف الرقمي. علاوة على ذلك، يمكن أن يحدث الاكتئاب إحساسا بالعزلة. فعندما يتعرض الناس للعنف الرقمي، قد يشعرون بأنهم الوحيدون الذين يتعرضون للتنمر، وهذا أمر غير واقعي [43]

إيذاء النفس

على الرغم من أن عدد الحالات التي أبلغت عن مخالجتهن لأفكار إيذاء للنفس هن 6 فقط (4.7٪) (الجدول رقم 3)، إلا أنه ينبغي اخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار والتحقيق فيها لارتباطها بارتفاع خطر الانتحار [47]. وتظهر الأبحاث أن ضحايا العنف الرقمي يمكن أن يعانوا من تبعات نفسية وسلوكية سيئة. تشمل إيذاء النفس والانتحار. وفي بحث حديث للعوامل التي تؤدي إلى سلوك العنف السيبراني بين الشباب السعودي، تمت دراسة الصلة ما بين العنف الرقمي والانتحار. وتم التوصل إلى أن العنف السيبراني قد يؤدي فعلا إليه (الانتحار) [48].

الخاتمة

للعنف ضد النساء عموما، وللعنف الرقمي في الكويت والعالم العربي على وجه الخصوص، أهمية كبرى حين يتعلق الأمر بسلامة النساء والفتيات. ويفتقر النظام القانوني في الكويت إلى استراتيجيات للتدخل مناسبة لمعالجة مسائل العنف الرقمي ضد المرأة. لذا فتوصي هذه الدراسة المنظمات غير الحكومية التي تشتغل على إشكاليات المرأة في الكويت، بالقيام بإجراءات لمكافحة العنف الرقمي، والتركيز على تلافيه عن طريق رفع الوعي بأهمية السلامة والأمن الرقميين.

وعلى الرغم من أنه لم يتم التوصل من خلال نتائج الاستبيان إلى ما يشير إلى ارتباط مباشر ما بين جنس المرأة والعنف في شقه الرقمي، إلا اننا نستطيع القول بحزم ان العنف الرقمي ليس نادر الحدوث بين النساء والفتيات الكويتيات. ولقد تم التطرق إلى المستوى التعليمي ودرجة الوعي بالسلامة الرقمية وحماية المعطيات الشخصية في البيئة الرقمية باعتبارها جميعا عوامل يمكن أن تزيد من احتمالية التعرض للعنف الرقمي. ويجب مراعاة ردة فعل الضحية تجاه التعرض للعنف الرقمي والتأثير النفسي الذي يلي ذلك خلال اجراءات التحقيق. وعليه، ندعو إلى إجراء مزيد من الأبحاث والدراسات عن أثر العنف الرقمي على النساء والفتيات في الكويت.

المراجع

1. Nations, U., *Declaration on the Elimination of Violence Against Women.* New York: UN, 1993.
2. Bailey, J., N. Henry, and A. Flynn, *Technology-Facilitated Violence and Abuse: International Perspectives and Experiences*, in *The Emerald International Handbook of Technology Facilitated Violence and Abuse*. 2021, Emerald Publishing Limited.
3. International, A. *MENA: Gender-Based Violence Continues to Devastate Lives of Women Across Region*. 2021 March 8, 2021; Available from: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2021/03/mena-gender-based-violence-continues-to-devastate-lives-of-women-across-region/.
4. Sticca, F. and S. Perren, *Is Cyberbullying Worse Than Traditional Bullying? Examining the Differential Roles of Medium, Publicity, and Anonymity for The Perceived Severity of Bullying.* Journal of Youth and Adolescence, 2013. **42**(5): p. 739-750.
5. Wilk, A.v.d., *Cyber Violence and Hate Speech Online Against Women: Women's Rights & Gender Equality.* 2018.
6. AlShuwaihan, M., *Technology-Facilitated Violence in Kuwait: Unpacking Women's Experiences*, N.M. AlMutairi, Editor. 2021.
7. *Electronic and Cyber Crime Combating Department*. 2022 [cited 2022; Available from: https://www.moi.gov.kw/main/sections/cyber-crime?culture=en]
8. *Committee on the Elimination of Discrimination against Women reviews the situation of women in Kuwait*. 2017 [cited 2022; Available from: https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22341&LangID=E.]
9. Alameeri, E., *Protecting Women From Violence Study*, in *Legal Knowledge Handbook Series (3)*. 2014.
10. Society, W.s.C.a.S., *The Philosophy of Listening Centers and Shelters is a Mechanism for Protecting Women and Girls From Gender-based Violence*. 2017.
11. AlSalem, F., *Society's Behavior Around Violence Against Women in Kuwait*. 2018.
12. *Field Study on Cybercrime in a Kuwaiti Society*. 2017: Department of Statistics and Research, Information Technology and Statistics Sector, Ministry of Justice.
13. *Women in Kuwait Launch Their Own #MeToo Movement*. 2021 [cited 2022; Available from: https://www.kuwaittimes.com/women-in-kuwait-launch-their-own-metoo-movement/]
14. Osman, N. *Kuwaiti Women Speak Up About Sexual Harassment online*. 2021 [cited 2022; Women in Kuwait have launched a social media campaign in which they demand accountability and share their testimonies. Available from: https://www.middleeasteye.net/news/kuwait-women-sexual-harassment-online-campaign?__cf_chl_managed_tk__=5c2md9i0rs0TzWVboc5nqN_Il93qCt9Q1vM_Jvy2jcU-1643024480-0-gaNycGzNCL0.]
15. Khan, S. *"I Will Not Be Silenced": Women in Kuwait Fight Back Against Violence*. 2021 [cited 2022; Available from: https://womensmediacenter.com/news-features/i-will-not-be-silenced-women-in-kuwait-fight-back-against-violence.]
16. Lane, T., *Women Have Different Risk Factors for Verbal, Physical Partner Abuse.* Perspectives on Sexual and Reproductive Health, 2003. **35**(2): p. 106.
17. Moghadam, V.M., *Patriarchy in transition: Women and the Changing Family in the Middle East.* Journal of Comparative Family Studies, 2004. **35**(2): p. 137-162.
18. Al-Sharekh, A. *Kuwait Appoints Female Judges, Triggering Parliamentary Debate Over Women's Role in Society*. 2020 [cited 2022; The path to put women on the bench in Kuwait has been long and controversial. Without real political will to increase opportunities for women, the wheels of change will continue to turn slowly.. Available from: https://agsiw.org/kuwait-appoints-female-judges-triggering-parliamentary-debate-over-womens-role-in-society/.]

19. Writer, S. *Kuwait Just Appointed 8 Female Judges in a Historic First*. 2020 [cited 2022; The historic progressive first has been won after years of lobbying from activists, but not everyone is welcoming the move, with conservative hardliners denouncing it on religious grounds. Available from: https://scenearabia.com/Life/Kuwait-Just-Appointed-8-Female-Judges-in-a-Historic-First.]
20. participant, a., *Technology-Facilitated Violence in Kuwait: Unpacking Women's Experiences*, N.M. AlMutairi, Editor. 2021.
21. Lukasz, T. and E. Ludvik, *Online Safety as a New Component of Digital Literacy for Young People.* Интеграция образования, 2020. **24**(2 (99)): p. 172-184.
22. Espelage, D.L. and J.S. Hong, *Cyberbullying Prevention and Intervention Efforts: Current Knowledge and Future Directions.* The Canadian Journal of Psychiatry, 2017. **62**(6): p. 374-380.
23. Redmond, P., J.V. Lock, and V. Smart, *Developing a Cyberbullying Conceptual Framework for Educators.* Technology in Society, 2020. **60**: p. 101223.
24. Diaz, A., A.T. Sherman, and A. Joshi, *Phishing in an Academic Community: A Study of User Susceptibility and Behavior.* Cryptologia, 2020. **44**(1): p. 53-67.
25. Al-Janabi, S. and I. Al-Shourbaji, *A Study of Cyber Security Awareness in Educational Environment in the Middle East.* Journal of Information & Knowledge Management, 2016. **15**(01): p. 1650007.
26. Jain, A.K., S.R. Sahoo, and J. Kaubiyal, *Online Social Networks Security and Privacy: Comprehensive Review and Analysis.* Complex & Intelligent Systems, 2021. **7**(5): p. 2157-2177.
27. Parsons, C., et al., *The Predator in your Pocket: A Multidisciplinary Assessment of the Stalkerware Application Industry.* 2019.
28. Borrero, J., *CRACKING YOUR PASSWORD.*
29. Mamonov, S. and R. Benbunan-Fich, *The Impact of Information Security Threat Awareness on Privacy-Protective Behaviors.* Computers in Human Behavior, 2018. **83**: p. 32-44.
30. Verizon, *2021 Data Breach Investigations Report (DBIR)*. 2021: www.verizon.com.
31. Vojinovic, I. *Save Your Data with These Empowering Password Statistics*. [article] 2021 [cited 2022; Available from: https://dataprot.net/statistics/password-statistics/.]
32. K, B. *Impressive Password Statistics to Know in 2021*. 2021 [cited 2022; Available from: https://hostingtribunal.com/blog/password-stats/.]
33. Maynes, M. *One Simple Action You Can Take to Prevent 99.9 Percent of Attacks on Your Accounts*. 2019 [cited 2022; Available from: https://www.microsoft.com/security/blog/2019/08/20/one-simple-action-you-can-take-to-prevent-99-9-percent-of-account-attacks/.]
34. CISCO. *What is Phishing?* [cited 2022; Available from: https://www.cisco.com/c/en/us/products/security/email-security/what-is-phishing.html.]
35. MICRO, T. *What Is Social Media Phishing?* [cited 2022; Available from: https://www.trendmicro.com/en_vn/what-is/phishing/social-media-phishing.html.
36. Aloul, F.A., *The Need for Effective Information Security Awareness.* Journal of Advances in Information Technology, 2012. **3**(3): p. 176-183.
37. Aloul, F.A. *Information Security Awareness in UAE: A Survey Paper*. in *2010 International Conference for Internet Technology and Secured Transactions*. 2010. IEEE.
38. Al-Kandari, A., S.R. Melkote, and A. Sharif, *Needs and Motives of Instagram Users that Predict Self-Disclosure Use: A Case Study of Young Adults in Kuwait.* Journal of Creative Communications, 2016. **11**(2): p. 85-101.
39. Dennis, E.E., J.D. Martin, and R. Wood, *Media use in the Middle East 2017.* NorthWestern University in Qatar, 2017.
40. Abaido, G.M., *Cyberbullying on Social Media Platforms Among University Students in the United Arab Emirates.* International Journal of Adolescence and Youth, 2020. **25**(1): p. 407-420.

41. Brochu, M.R., *Cyber Bullying: A Quantitative Study on the Perceptions and Experiences of Female Emirati University Students.* 2017.

42. Cuthbert, O. *'I Blamed Myself': How Stigma Stops Arab Women Reporting Online Abuse*. Digital Citizens [Article] 2021 [cited 2022; Women in the Middle East and north Africa say social codes leave them unable to talk about social media abuse as pandemic pushes sexual harassment off the streets. Available from: https://www.theguardian.com/global-development/2021/apr/15/online-abuse-sexual-harassment-arab-women-middle-east-north-africa-.]

43. Al-Mutawa, D.N., *Technology-Facilitated Violence in Kuwait: Unpacking Women's Experiences*, N.M. AlMutairi, Editor. 2022.

44. Almenayes, J., *The Relationship Between Cyberbullying Victimization and Depression: The Moderating Effects of Gender and Age.* Social Networking, 2017. **6**(03): p. 215.

45. Alrajeh, S.M., et al., *An Investigation of the Relationship Between Cyberbullying, Cybervictimization and Depression Symptoms: A Cross Sectional Study Among University Students in Qatar.* PLoS one, 2021. **16**(12): p. e0260263.

46. Malcolm, M., H. Frost, and J. Cowie, *Loneliness and Social Isolation Causal Association with Health-Related Lifestyle Risk in Older Adults: A Systematic Review and Meta-Analysis Protocol.* Systematic Reviews, 2019. **8**(1): p. 1-8.

47. Zahl, D.L. and K. Hawton, *Repetition of Deliberate Self-Harm and Subsequent Suicide Risk: Long-Term Follow-Up Study of 11 583 Patients.* The British Journal of Psychiatry, 2004. **185**(1): p. 70-75.

48. Alotaibi, N.B. and M. Mukred, *Factors Affecting the Cyber Violence Behavior Among Saudi Youth and its Relation with the Suiciding: A Descriptive Study on University Students in Riyadh City of KSA.* Technology in Society, 2022: p. 101863.